المغترب العربي

نشرة غير دورية تصدرها إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة – جامعة الدول العربية العدد الثامن – مارس 2021

المحتويات:

الافتتاحية
جائحة كوفيد–19 وتأثيرها على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية

أخبار الأمانة العامة
- الأمين العام يُحذر من كارثة إنسانية في مخيمات اللاجئين السوريين
- توقيع مذكرة تفاهم محدثة بين الأمانة العامة والمنظمة الدولية للهجرة

منتديات واجتماعات
- مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية
- حدث جانبي على هامش الدورة الثالثة عشر من المنتدى العالمي للهجرة والتنمية
- ندوة بعنوان "آليات التشاور الإقليمية حول الهجرة واستعراض الاتفاق العالمي للهجرة"
- إطلاق الاستراتيجية القارية حول الهجرة في أفريقيا

آليات التنسيق
- الاجتماع السادس لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP
- الاجتماع السابع للجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة TCCM
- ورشة عمل لبناء القدرات حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة
- التحضير للدورة (13) من المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية

بيانات الأمانة العامة
- إحياء اليوم العالمي للاجئين عام 2020
- الاحتفال بيوم المغترب العربي لعام 2020
- بيان المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بشأن التعامل مع جائحة "كوفيد 19"
- بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بشأن تأثير جائحة كوفيد–19 على المهاجرين واللاجئين والدول المستضيفة لهم في المنطقة العربية

أخبار الهجرة واللجوء
- المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا يطلق "جائزة مروة الشربيني للشجاعة المدنية"
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تطلق علامة تجارية لمنتجات اللاجئين
- إطلاق حملة توعية بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ضمن فعاليات مهرجان القاهرة السينمائي

رموز المغتربين العرب
أحمد حسين

في دائرة الضوء
المساعدات المقدمة إلى اللاجئين والمهاجرين بعد انفجار بيروت

إعداد: لبنى عصام عزام

الافتتاحية

جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية

واجه العالم منذ نهاية عام 2019 أوضاعاً شديدة الصعوبة والتعقيد لم يسبق له أن شهدها من قبل بسبب جائحة كوفيد-19. وقد أثرت هذه الجائحة ليس فقط على المستويات الطبية وخدمات الرعاية الصحية، وإنما كان لها تأثيراً كبيراً وحاداً كذلك على حركة التنقل البشري على مستوى العالم بشكل غير مسبوق وعلى نحو غير متوقع.

وقد ألقت هذه الأزمة بظلالها على المهاجرين بصفة خاصة، وقد تؤدي إلى تغيير ملامح الهجرة العالمية بما في ذلك الهجرة العربية على المدى الطويل؛ ففقدان فرص العمل وتدني مستويات الأجور وزيادة التفاوت العالمي نتيجة انخفاض إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين، وتشديد قيود السفر والاختبارات الطبية للمسافرين بصفة عامة، وانتشار بعض المعلومات المضللة والأخبار المزيفة في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى تدهور أوضاع المهاجرين وتراجع دورهم واسهاماتهم في دعم التنمية سواء في بلدان المهجر أو في بلدانهم الأصلية، كما يمكن أن يزيد انتشار الهجرة بطرق غير نظامية وما يصاحبها من مخاطر الوقوع في أيدي المهربين وتجار البشر، مما سيزيد من هشاشة أوضاع هذه الفئات.

كما تأتي هذه الجائحة في ظل استمرار تفاقم أزمة اللجوء والنزوح في المنطقة العربية، وقد أدت هذه الأزمة إلى تعليق مؤقت لإعادة توطين اللاجئين، بالإضافة إلى التأثير على حجم الاستجابات الإنسانية للاجئين والنازحين. ولذلك يجب استمرار العمل – بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الأممية والدولية والإقليمية والدول الأعضاء – لضمان توفير سبل الرعاية والحماية للمهاجرين واللاجئين والنازحين وخاصةً هؤلاء الذين يعيشون في مخيمات اللجوء، ومن بينهم اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم عام 1948 ويعانون من الفقر وغياب شبكة الأمان المطلوبة لامتصاص الصدمات المالية والطبية التي أحدثتها جائحة كوفيد-19. حيث يجب عدم إغفال هذه الفئات من السكان الذين قد يكونون أكثر هشاشة من غيرهم بسبب الظروف التي مروا بها والتي تسببت لمعظمهم في أضرار صحية (جسدية ونفسية) وكذلك الظروف التي يعيشون فيها بالنظر إلى قلة الموارد والخدمات المتاحة لهم، وذلك بما يتماشى مع المواثيق والاتفاقيات الدولية والخطط العالمية. ويجب العمل على احتواء الوضع وتوفير الحماية اللازمة لهذه الفئات من الآثار الأشد حدة لجائحة كوفيد-19 عن طريق تزويدهم بالاحتياجات الأساسية كالغذاء والماء وأدوات النظافة الشخصية والرعاية الصحية، وضرورة استمرار حملات التوعية الموجهة لهم حول مخاطر فيروس كورونا، بالإضافة إلى توفير المنصات الإقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات والممارسات الجيدة بين الدول المستضيفة لأعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين حول طرق احتواء الأزمة والاستجابة لاحتياجاتهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى خصوصية وضع الدول العربية المستضيفة للاجئين التي يوجد بها ما يقرب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم، بما في ذلك 5.6 مليون لاجئ فلسطيني، والضغوط والأعباء المضاعفة الواقعة على كاهل النظم الصحية والاجتماعية والاقتصادية والاستقرار والسلم الاجتماعي في هذه الدول. ولذلك يجب التأكيد على أهمية مبدأ التضامن الدولي مع الدول المستضيفة للاجئين والمسئولية المشتركة وتقاسم الأعباء من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، ويجب ألا يؤثر ما تقوم به الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية من إعادة توجيه لمواردها المالية من أجل مكافحة جائحة كوفيد-19 على الاستجابات الإنسانية لأزمات اللجوء والنزوح واحتياجات المهاجرين العائدين لبلدانهم واللاجئين والنازحين.

كما يجب البدء في اتخاذ إجراءات سريعة والعمل على تقليل آثار الأزمة على المهاجرين واللاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة لهم من خلال التعاون والتنسيق والحوار والبرامج المشتركة بين مختلف الأطراف ذات الصلة – وعلى رأسها دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد أو الدول المضيفة – وقيام المنظمات الأممية والدولية والإقليمية المعنية بلعب دور فعال في تعزيز الشراكة فيما بينها والتنسيق بين الدول للتوعية بالمخاطر التي تواجه المهاجرين واللاجئين والنازحين وضمان الاسترشاد بالمواثيق والاتفاقات الدولية والخطط العالمية ذات الصلة والعمل على تنفيذ أهدافها ومبادئها لحماية المهاجرين واللاجئين والحفاظ على حقوقهم، وعلى رأسها خطة التنمية المستدامة 2030، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

ومنذ بدء الأزمة، قامت جامعة الدول العربية بعدة جهود في هذا الخصوص، حيث قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بإصدار بياناً بتاريخ 6 مايو/ آيار 2020 بشأن التعامل مع جائحة "كوفيد 19" والذي تضمن فقرة بشأن اللاجئين والنازحين. كما قامت عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء – والتي تتولى الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) مهمة أمانتها الفنية – بإصدار بياناً بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين والدول المستضيفة لهم في المنطقة العربية، وذلك خلال اجتماعها السادس الذي عقد عبر المنصات الرقمية بتاريخ 13 يوليو/ تموز 2020. كما قامت الأمانة العامة بإدماج موضوع التعامل مع جائحة كوفيد-19 كمحور للنقاش في كل الاجتماعات التي نظمتها بشأن الهجرة واللجوء خلال عام 2020. هذا بالإضافة إلى قيامها بإعداد تقرير حول "تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على المهاجرين واللاجئين واستجابات الدول العربية"، وذلك في إطار تنفيذ بيان المجلس الاقتصادي والاجتماعي السالف ذكره، وسيتم نشر هذا التقرير وتعميمه على الدول الأعضاء ونشره على البوابة الإليكترونية لجامعة الدول العربية للاستفادة من المعلومات الواردة فيه.

كما تشارك الأمانة العامة في فريق العمل الإقليمي المعني بجائحة كوفيد-19 والهجرة والتنقل والذي يعمل تحت إطار الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية الذي تترأسه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية. وفي إطار التعاون العربي الإفريقي، تعتزم الأمانة العامة إنشاء فريق عمل معني بجائحة كوفيد-19 وتأثيرها على مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

هذا إلى جانب قيام الأمانة العامة بالتعاون المستمر مع المنظمات الدولية في إطار مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون الموقعة معها – وخاصةً المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – بهدف تعزيز مجالات الحماية القطاعية مثل الصحة والتعليم وحماية النساء والأطفال، وذلك من خلال تنفيذ الاستراتيجيات التي تم وضعها واعتمادها من قبل المجالس المختصة (مثل: الإستراتيجية العربية بشأن إتاحة خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية، والاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية، والاستراتيجية العربية حول الوقاية والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في حالات اللجوء والنزوح)، وتعمل باستمرار على حث الدول على الاسترشاد بهذه الاستراتيجيات ضمن جهودها للتعامل مع جائحة كورونا.

لقد أثبتت هذه الجائحة أن البشر جميعاً قد يتعرضون لأوضاع هشة تستوجب رعاية وعناية خاصة. وهذا لابد أن يدفعنا إلى إيلاء اهتمام أكبر بالفئات الأكثر هشاشة وعرضة للمخاطر، ومن ضمنهم اللاجئين والنازحين والمهاجرين، ومحاولة العمل على تقليل معاناتهم وعدم تركهم خلف الركب، وذلك بما يتماشى مع الهدف العام لخطة التنمية المستدامة 2030.

أخبار الأمانة العامة

الأمين العام يُحذر من كارثة إنسانية في مخيمات اللاجئين السوريين

ناقش السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا مستجدات الأوضاع على الساحة السورية، والتبعات الخطيرة لانتشار وباء كورونا "كوفيد-19" في المناطق الأكثر هشاشة بين اللاجئين والنازحين، وذلك خلال اللقاء الذي تم يوم 15 أبريل/ نيسان 2020.

واستمع السيد أحمد أبو الغيط لتقديرات المبعوث الأممي حول الوضع الأمني والصحي في سوريا مؤكداً على أهمية تثبيت الهدنة الحالية التي تم التوصل إليها بين الجانبين التركي والروسي والحفاظ على وقف إطلاق النار وتهدئة الوضع العسكري حتى يتمكن السكان المدنيون من التقاط الأنفاس ومواجهة مخاطر الوباء بالإمكانات القليلة المتوفرة لديهم، خاصة في شمال غرب سوريا، حيث هُجِّر أكثر من مليون شخص خلال الشهور الماضية جراء العمليات العسكرية.

وأكد السيد أبو الغيط على أن الوضع في سوريا بالغ الخطورة، ويتطلب التفاتاً من العالم، فهناك نحو 6.5 مليون نازح داخل البلاد، و5.6 مليون لاجئ خارجها، ويعيش أغلبية هؤلاء في مُخيمات تفتقر إلى أبسط مقومات الصحة العامة، بما قد يُشكل كارثةً محققة إذا انتشر الوباء بينهم.

وقال الأمين العام أن كافة الأطراف الدولية مطالبة بالمساعدة في هذا الوضع الصعب تفادياً لوقوع كارثة مشيراً إلى أن الاعتبارات الإنسانية تستدعي التسامي فوق المواقف السياسية، وأن الحفاظ على الهدنة القائمة هو ضرورة لضمان وصول المُساعدات والخدمات الطبية للسُكان، من دون تمييز أو تسييس.

توقيع مذكرة تفاهم محدثة مع المنظمة الدولية للهجرة

في إطار تعزيز التعاون والتنسيق القائم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة في معالي السفيرة/ د. هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، بتوقيع مذكرة تفاهم محدثة مع المنظمة الدولية للهجرة ممثلة في السيدة/ كارميلا جودو، مدير المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمنظمة الدولية للهجرة، وذلك يوم الاثنين الموافق 20 يناير/ كانون ثاني 2020 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ويأتي هذا التوقيع لتحديث وتطوير مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين عام 2000 ليواكب مختلف التغيرات والتطورات سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، حيث يعكس التزام الطرفين بتقوية وتعزيز التعاون المشترك في تناول قضايا الهجرة، ورعاية مصالح المهاجرين وحمايتهم وكذلك العمل على تثمين التعاون القائم بين الجامعة العربية والمنظمة الدولية للهجرة.

وجدير بالذكر أن المنظمة الدولية للهجرة قد تأسست عام 1951، وأصبحت تابعة للأمم المتحدة في يوليو عام 2016. وتضم المنظمة 173 دولة عضو من بينهم 12 دولة عربية، إلى جانب 4 دول عربية أخرى حاصلة على صفة مراقب. وتتمتع جامعة الدول العربية بصفة مراقب لدى المنظمة الدولية للهجرة، كما حصل البرلمان العربي على صفة مراقب لدى المنظمة بموجب القرار الصادر عن الجمعية العمومية للمنظمة بتاريخ 2016/12/14.

منتديات واجتماعات

مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

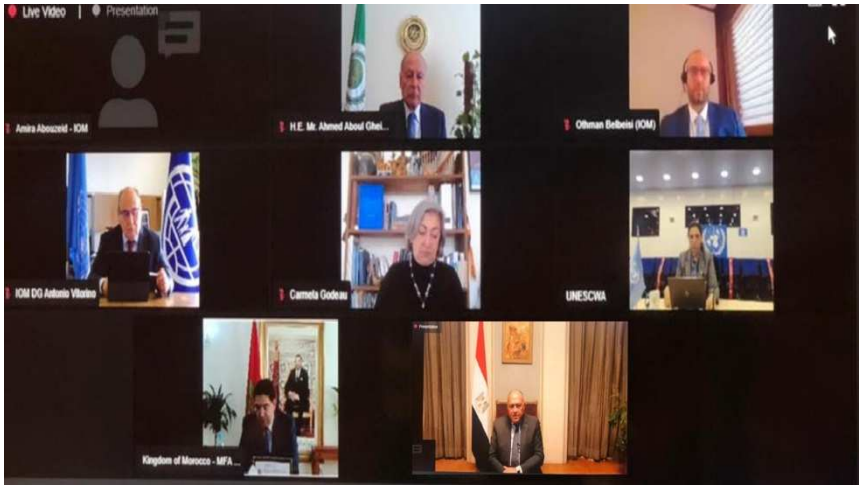

نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبالتعاون مع شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، والذي عقد عبر المنصات الرقمية خلال الفترة 24-25 فبراير 2021.

شارك في المؤتمر أكثر من 800 مشارك من بينهم ممثلين عن 19 دولة عضو في جامعة الدول العربية والمعنيين في المجال، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق منذ اعتماده في عام 2018 كأول اتفاق تفاوضي بين الحكومات يعالج الهجرة الدولية بجميع أبعادها.

وألقى السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أشار فيها إلى أنه "تتحقق الاستفادة المثلى من المهاجرين في أي مجتمع بالوصول إلى نقطة توازن مناسبة بين كافة الاعتبارات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي نقطة توازن تختلف من مجتمع لآخر، وتتطور أيضاً عبر الزمن".

وفي كلمتها الافتتاحية شددت السيدة/ رولا دشتي– الأمين التنفيذي للإسكوا، على أن اليوم أكثر من أي وقت مضى، علينا البحث في أن نعمل معاً لإدماج المهاجرين في بعض السياسات الاجتماعية، والحد من الكراهية والتمييز ضدهم، وضمان هجرة آمنة ومنظمة ونظامية. وشكرت كل المهاجرين من وإلى المنطقة العربية لما يقدمونه للمنطقة.

كما أشار السيد/ أنطونيو فيتورينو – المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة ومنسق الشبكة الدولية للهجرة في كلمته إلى أن تلك الاستعراضات الإقليمية توفر فرصة لمناقشة وتقييم وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الهجرة، وتسليط الضوء على قابلية تكيف الاتفاق العالمي للهجرة لتطوير الجهود الجماعية بهدف الحفاظ على عالم آمن وحماية المستضعفين وتعزيز الآثار التنموية الإيجابية للتنقل البشري.

وقدم ممثلو الحكومات المشاركة من المنطقة العربية النتائج الرئيسية للتقارير الوطنية الطوعية للاتفاق العالمي للهجرة، والتي سلطت الضوء على تجارب الدول العربية والتحديات التي واجهتها وبعض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، بالإضافة إلى الخطط المستقبلية على المستوى الوطني والإقليمي.

استعرض المؤتمر الإقليمي الأهداف الـ (23) للاتفاق العالمي للهجرة من خلال أربع حلقات نقاش تتناول مواضيع محددة، بالإضافة إلى مناقشات تفاعلية بين جميع المشاركين. وانتهى المؤتمر بتقديم الرسائل والتوصيات الرئيسية التي دارت خلال يومي المؤتمر.

ومن المقرر أن ترفع التقارير الوطنية الطوعية لاستعراض الاتفاق بالإضافة الى التقرير الإقليمي، وكذلك الوثيقة الختامية للمؤتمر الإقليمي إلى المنتدى الدولي الأول لاستعراض الهجرة الذي سيعقد في عام 2022 كمساهمات من المستوى الإقليمي.

حدث جانبي على هامش الدورة الثالثة عشر من المنتدى العالمي للهجرة والتنمية

نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) حدثاً جانبياً على هامش الدورة الثالثة عشر للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية تحت عنوان "حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: الاتجاهات، والتحديات، وأولويات المستقبل"، وذلك عبر المنصات الرقمية يوم 19 يناير/ كانون ثاني 2021.

وقد قامت معالي السفيرة د. هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بإلقاء كلمة الأمانة العامة التي تناولت فيها أهمية الهجرة بالنسبة للمنطقة العربية وتأثير أزمة جائحة كوفيد-19 على الهجرة عالمياً وعربياً، وكذلك عملية الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وجهود الأمانة العامة في هذا الخصوص.

وقد شارك في هذا الحدث الجانبي 132 مشارك يمثلون حكومات مجموعة من الدول العربية والأفريقية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، إلى جانب ممثلين عن الجاليات المغتربة ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والباحثين.

وتترأس دولة الإمارات العربية المتحدة الدورة الثالثة عشر للمنتدى التي تعقد هذا العام عبر المنصات الرقمية بصورة استثنائية بسبب أزمة جائحة كوفيد-19. وتعد الإمارات العربية المتحدة ثاني دولة عربية تتولى رئاسة المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، بعد المملكة المغربية التي ترأست المنتدى بالاشتراك مع ألمانيا عامي 2017 و2018 واستضافته عام 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية يعتبر المحفل الأكبر الذي يتناول قضايا الهجرة والتنمية في العالم، ويهدف إلى تعزيز التفاهم والتعاون وإقامة علاقة دعم متبادل بين الهجرة والتنمية. وتشارك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بصورة سنوية في أعمال المنتدى، كما أنه منذ إنشاء عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء وعقد اول اجتماعاتها عام 2015 يتم التحضير للمشاركة العربية في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية من خلال تبني موقف عربي من محاور دورات المنتدى للاسترشاد بها عند المشاركة في أعماله. كما تولي الأمانة العامة اهتماماً خاصاً بدورات المنتدى التي تترأسها وتستضيف أعمالها إحدى الدول العربية الأعضاء.

الندوة رفيعة المستوى بعنوان "آليات التشاور الإقليمية حول الهجرة واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"

شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الندوة رفيعة المستوى بعنوان "آليات التشاور الإقليمية حول الهجرة واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" والتي عقدت عبر الفيديو كونفراس يوم 24 سبتمبر / أيلول 2020. افتتح الندوة السيد/ أنطونيو فيتورينو– المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، وشارك فيها ممثلون عن آليات التشاور الإقليمية حول الهجرة.

كانت الندوة بمثابة فرصة لمناقشة التقدم المحرز حتى الآن في التخطيط لعمليات الاستعراض الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة واستكشاف الطرق الممكنة لمشاركة آليات التشاور الإقليمية حول الهجرة في هذه العمليات الإقليمية. كما مثلت فرصة لهذه الآليات لعرض خططها لاستعراض الاتفاق العالمي على المستوى الإقليمي، وتعزيز التعاون بين آليات التشاور العاملة في نفس المناطق الإقليمية، ومعالجة الاحتياجات والتحديات التي واجهتها هذه الآليات لاستعراض الاتفاق العالمي.

وقد قامت الأمانة العامة بعمل مداخلة تناولت فيها نبذة عن حالة الهجرة واللجوء في المنطقة العربية وجهود الأمانة العامة بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء منذ الإعلان عن عقد الاجتماع رفيع المستوى حول معالجة التحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين، والذي يعد النواة الأولى لوضع الاتفاقين العالميين للهجرة واللاجئين، كما عرضت خطتها للاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الشريكة.

إطلاق الاستراتيجية القارية حول الهجرة في أفريقيا

شاركت معالي السفيرة د. هيفاء أبو غزالة– الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية في فعالية إطلاق الاستراتيجية القارية حول الهجرة في أفريقيا 2020–2024، التي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة وافتتحها السيد/ أنطونيو فيتورينو – مدير عام المنظمة عبر المنصات الرقمية يوم 19 أكتوبر/ تشرين أول 2020؛ حيث قامت سيادتها بإلقاء كلمة الأمانة العامة خلال الفعالية. أكدت السفيرة في كلمتها على التعاون الوثيق بين جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، كما استعرضت جهود الأمانة العامة لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وقد وضعت المنظمة الدولية للهجرة الاستراتيجية التي تم إطلاقها خلال هذه الفعالية لتكون بمثابة إطار لإدارة الهجرة في أفريقيا بهدف تعزيز الشراكة مع الدول الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية ومختلف الأطراف ذات الصلة خلال الفترة 2020–2024. ويأتي ذلك في إطار إيمان المنظمة بأن الهجرة تعد محرك وفي نفس الوقت نتيجة للتنمية، وأن إدارتها بطريقة جيدة ستزيد من الفرص الإيجابية التي تستطيع أن توفرها الهجرة. وتسلط هذه الاستراتيجية الضوء على الأولويات الرئيسية للقارة الأفريقية فيما يتعلق بالهجرة والتنمية، وهذا وفقاً لإطار الاتحاد الأفريقي لسياسات الهجرة وأجندة الاتحاد الأفريقي للتنمية 2063 والاتفاق العالمي للهجرة وخطة التنمية المستدامة 2030.

آليات التنسيق

الاجتماع السادس لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

ARCP

عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء
ARAB REGIONAL CONSULTATIVE PROCESS ON MIGRATION
& REFUGEE AFFAIRS

عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) الاجتماع السادس لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء(ARCP) عبر المنصات الرقمية يوم 13 يوليو/ تموز 2020، بمشاركة السادة المسئولين ممثلي الجهات المعنية بشؤون الهجرة والمغتربين والجاليات المقيمة بالخارج والمسئولين عن ملف الهجرة واللجوء في الجهات المعنية بالدول العربية.

افتتحت السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، الاجتماع الذي عقد في ظروف استثنائية يواجه العالم فيها تحديات ناتجة عن جائحة كوفيد 19. وأكدت على أن اللاجئين والنازحين يحتاجون إلى رعاية صحية ملائمة ومأوى مناسب مما يستلزم تضافر الجهود واتخاذ الخطوات الضرورية لحماية هذه الفئات وتوفير التمويل اللازم لذلك، وقد أشارت سيادتها إلى اهتمام الأمانة العامة بموضوع التعامل مع جائحة كوفيد 19.

سلط الاجتماع الضوء على تأثير جائحة كورونا على المهاجرين واللاجئين، حيث تناول في جلسته الأولى هذا الموضوع بمشاركة ممثلين عن المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما ناقش الاجتماع عملية متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛ حيث قامت السيدة إيناس الفرجاني، مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة، باستعراض جهود الأمانة العامة في هذا الشأن، وأشارت إلى الإجراءات المتخذة للتحضير للاستعراض الإقليمي الأولى لتنفيذ الاتفاق. كما تحدث ممثلو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة باستفاضة عن عملية متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

وقد تم تخصيص الجزء الأخير من الاجتماع للاستماع إلى مداخلات الدول الأعضاء حول الموضوعات التي تم مناقشتها خلال الاجتماع. وتم اعتماد خطة عمل عملية التشاور لعامي 2020–2021، كما خرج الاجتماع ببيان بشأن "تأثير جائحة كورونا على المهاجرين واللاجئين والدول المستضيفة لهم"، تم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية ونشره على البوابة الإلكترونية للجامعة العربية وتوزيعه على وسائل الإعلام المختلفة.

وكانت عملية التشاور قد أُنشئت بموجب قرار صادر من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (142). وتعد عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء هي الآلية الإقليمية الوحيدة التي تضم كل الدول العربية؛ حيث أن هناك العديد من العمليات الإقليمية الأخرى حول الهجرة التي تضم في عضويتها بعض الدول العربية الأعضاء. وهي تعد بمثابة منتدى لتسهيل الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بقضايا الهجرة ذات الاهتمام المشترك، وتهدف إلى إيجاد فضاء عربي لمناقشة قضايا الهجرة الدولية، وذلك من خلال: تعزيز التعاون بين البلدان المشاركة والعمل نحو فهم أكثر عمقاً لقضايا الهجرة بالمنطقة العربية، وتعزيز الفهم المشترك حول أسباب وأبعاد وأنماط وآثار الهجرة واتجاهاتها المستقبلية في المنطقة العربية، إلى جانب مساعدة الحكومات على المشاركة برؤى موحدة في الفعاليات العالمية المرتبطة بالهجرة مثل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية والحوار رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية وغيرها.

الاجتماع السابع للجنة العربية الافريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة (TCCM)

عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) الاجتماع السابع للجنة العربية الافريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة عبر الفيديو كونفرانس يوم 14/10/2020، وذلك في إطار تنفيذ القرار رقم 4 الصادر عن القمة العربية الأفريقية الثالثة، والفقرة (3) من القرار رقم 1 الصادر عن القمة العربية الأفريقية الرابعة.

وقد شارك في الاجتماع من الأمانة العامة كل من إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة، وإدارة أفريقيا والتعاون العربي الأفريقي، ومن مفوضية الاتحاد الأفريقي إدارة الشؤون الاجتماعية والخبير المكلف بملف الهجرة بالمفوضية بالإضافة إلى الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة. حيث تم مناقشة الخطوات المستقبلية في عملية إنشاء المركز العربي الأفريقي في إحدى الدول العربية والدول الأفريقية الأعضاء، بالإضافة إلى إمكانية عقد المؤتمر بين الاقليمين العربي والأفريقي حول الهجرة خلال عام 2021.

ورشة عمل لبناء القدرات حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

في إطار عملية المتابعة والاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية ورشة عمل لبناء قدرات المسئولين في الدول العربية الأعضاء حول "الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية"؛ حيث عقدت الدورة الأولى بتاريخ 25 يونيه/حزيران 2020، والدورة الثانية بتاريخ 13 أغسطس/ آب 2020 وذلك عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

هدفت ورشة العمل إلى بناء قدرات السادة المسؤولين المعنيين والمتخصصين بمتابعة تنفيذ الاتفاق في الدول العربية، وتقديم الدعم الفني لهم فيما يتعلق بإعداد التقارير الوطنية واجراء الاستعراض على المستوى الوطني، بالإضافة إلى توفير منصة إقليمية لتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. وتناولت ورشة العمل مبادئ وأهداف الاتفاق وعملية الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية، وركزت على المكونات المختلفة للنموذج المقترح لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية وأتاحت الفرصة لفتح باب النقاش بين السادة ممثلي منظمات الأمم المتحدة المتخصصة وممثلي الدول العربية.

في إطار التحضير للدورة الـ(13) من المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية الذي يعقد تحت رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 18 إلى 26 يناير/ كانون ثاني 2021، والذي سيدور محوره العام حول "مستقبل التنقل البشري: شراكات مبتكرة من أجل التنمية المستدامة"، قامت عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP بالتحضير لهذه الدورة من خلال عقد جلسة عبر الفيديو كونفرانس بتاريخ 11 نوفمبر/ تشرين ثاني 2020.

وقد قام السيد أليكس زلمي رئيس فريق عمل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية 2020 بالإمارات العربية المتحدة، بعمل مداخلة في بداية الجلسة، قام خلالها باطلاع المشاركين على المستجدات بشأن جهود دولة الإمارات العربية المتحدة للتحضير للمنتدى والأمور التنظيمية واللوجستية للمنتدى وطريقة المشاركة في هذه الدورة التي ستعقد عبر المنصات الرقمية نظراً للظروف التي يمر بها العالم حالياً بسبب جائحة كوفيد-19.

وقد ناقش الاجتماع الموقف العربي من محاور المنتدى، حيث خرج المشاركون بورقة "مساهمة عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في الدورة الثالثة عشر للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية"، وتم الاتفاق على تبني الدول لهذه الورقة خلال المشاركة في أعمال المنتدى. وقد تم ترجمة مساهمة عملية التشاور العربية إلى اللغة الإنجليزية وإرسالها إلى رئاسة المنتدى (دولة الإمارات العربية المتحدة) لوضعها على الموقع الخاص به على شبكة الإنترنت.

وجدير بالذكر أن المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية الذي يعقد سنوياً يعتبر هو المحفل الأكبر الذي يتناول قضايا الهجرة والتنمية في العالم، وهو منبر دولي استشاري غير ملزم مفتوح لجميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة، وذلك بهدف تعزيز التفاهم والتعاون وإقامة علاقة دعم متبادل بين الهجرة والتنمية. وقد تم إنشاء هذا المنتدى في عام 2006 في أعقاب الحوار رفيع المستوى الأول بشأن الهجرة والتنمية. وقد تم عقد الدورتين العاشرة والحادية عشر للمنتدى برئاسة مشتركة لألمانيا والمملكة المغربية معاً، حيث كانت المملكة المغربية هي أول دولة عربية تتولى رئاسة المنتدى، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة هي ثاني دولة عربية تتولى رئاسته.

وتقوم الأمانة العامة بالتحضير للمنتدى بصورة سنوية منذ عام 2015 خلال الاجتماعات العادية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، حيث يتم تبني ورقة بالموقف العربي من المحاور المدرجة على جدول أعمال المنتدى وتقوم الأمانة العامة بترجمتها إلى اللغة الإنجليزية وإرسالها إلى رئاسة المنتدى ووضعها على الموقع الخاص به، كما تشارك الأمانة العامة في هذا المنتدى بانتظام.

بيانات الأمانة العامة

إحياء اليوم العالمي للاجئين عام 2020

في إطار إحياء اليوم العالمي للاجئين، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإصدار بيان بهذه المناسبة بتاريخ 20 يونيو/ حزيران 2020، أشارت فيه إلى الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم بسبب تفشي وباء كوفيد-19، وحالة القلق حيال هذا الوباء غير المسبوق وتأثيره على اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، حيث أن المنطقة العربية تستضيف وحدها ما يقرب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم، بما في ذلك 5.6 مليون لاجئ فلسطيني.

ونظراً لأن اللاجئين هم من أكثر الفئات عُرضة لهذا الوباء حيث أنهم أكثر عرضة للأمراض والأوبئة نتيجة ظروفهم المعيشية داخل المخيمات، اعتبرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اليوم العالمي للاجئين هذا العام لحظة مهمة لكي يُظهر العالم بأكمله الدعم لهذه الفئة الهشة والالتزام بمبدأ التضامن الدولي والمسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، وذلك من خلال مواجهة تداعيات الفيروس على اللاجئين وتخفيف العبء عن الدول والمجتمعات المستضيفة لهم.

كما دعت الأمانة العامة إلى تكثيف التعاون بين كافة الأطراف المعنية على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لضمان توفير سبل الرعاية اللازمة للاجئين والنازحين وتقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي لهم، مؤكدة على أهمية ألا يؤثر إعادة توجيه الموارد المالية من أجل مكافحة الوباء على الاستجابة الإنسانية لأزمات النزوح واحتياجات اللاجئين.

كما جددت الأمانة العامة دعوتها للمجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم اللازم للأونروا بما يمكنها من تحمل مسئولياتها الكاملة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، ورفض أي محاولات لإنهاء أو تقليص دورها والتأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948.

وقد شاركت معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في الفيلم الذي قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيله بمناسبة اليوم العالمي للاجئين.

الأمانة العامة للجامعة العربية تحتفل بيوم المغترب العربي لعام 2020

بمناسبة الاحتفال بيوم المغترب العربي في الرابع من ديسمبر 2020، أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً ألقى الضوء على تأثير جائحة كوفيد-19 على حركة التنقل البشري وتأثر المهاجرين واللاجئين بصفة خاصة. كما أشار البيان إلى حالة عدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة العربية منذ بداية هذا العقد والتي أدت إلى تحديات كبيرة أسفرت عن خروج تدفقات غير مسبوقة من المهاجرين واللاجئين من دولهم الأصلية. وتضمن الإشارة كذلك إلى تأثير هذه الأزمات الذي قد يؤدي إلى تغيير ملامح الهجرة العالمية بما في ذلك الهجرة العربية على المدى الطويل. كما تطرق البيان إلى أحد أبرز التحديات التي تواجه الجاليات العربية في الخارج، وهو تفاقم ظواهر كراهية الأجانب والإسلاموفوبيا والعنصرية والتمييز والوصم، خاصةً بعد الحوادث الإرهابية الأخيرة في أوروبا بعد أزمة الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد أكدت السيدة السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، بهذه المناسبة على أهمية التماسك الاجتماعي في تحقيق السلام والتنمية، حيث يعد التقريب والتواصل بين الثقافات أمراً ضرورياً وعاجلاً للسلام والاستقرار والتنمية.

بيان المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بشأن التعامل مع جائحة "كوفيد 19"

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بياناً بشأن التعامل مع جائحة "كوفيد 19" بتاريخ 6 مايو/ آيار 2020، تضمن فقرة نصت على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لضمان توفير سبل الرعاية اللازمة للاجئين والنازحين وتقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي لهم، مع مراعاة الضغوط والأعباء المضاعفة الواقعة على كاهل النظم الصحية والاقتصادية والاجتماعية للدول العربية المستضيفة للاجئين والنازحين، تمهيداً لتأمين عودتهم الآمنة إلى بلادهم حالما تتوفر الظروف المناسبة لذلك.

وقد عملت الأمانة العامة منذ بدء الأزمة على إدماج موضوع التعامل مع جائحة "كوفيد 19" كمحور دائم للنقاش في الاجتماعات التي نظمتها. كما تعمل على إعداد تقرير حول جهود الدول العربية لتوفير الرعاية اللازمة للاجئين والنازحين وتسليط الضوء على هذه الفئات من السكان الذين قد يكونون أكثر هشاشة من غيرهم بسبب الظروف التي مروا بها والتي تسببت لمعظمهم في أضرار صحية وكذلك الظروف التي يعيشون فيها بالنظر إلى قلة الموارد والخدمات المتاحة لهم.

بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين والدول المستضيفة لهم في المنطقة العربية

أصدرت عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في اجتماعها السادس الذي عقد يوم 13 يوليو/ تموز 2020 بياناً بشأن "تأثير جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين والدول المستضيفة لهم في المنطقة العربية". أكد البيان على أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لانتشار فيروس كورونا المستجد سيكون لها تأثير كبير على المهاجرين والمغتربين قد يؤدي إلى تغيير ملامح الهجرة العالمية بما في ذلك ملامح الهجرة العربية على المدى الطويل. وأشار إلى أهمية استمرار التعاون والتنسيق مع المنظمات الأممية والدولية والإقليمية والدول الأعضاء لضمان توفير سبل الرعاية والحماية للمهاجرين والمغتربين واللاجئين والنازحين، وأهمية العمل من الآن على تقليل آثار الأزمة عليهم من خلال التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات الصلة، وضمان الاسترشاد بالمواثيق والاتفاقات الدولية والخطط العالمية والاستراتيجيات الإقليمية ذات الصلة والعمل على تنفيذ أهدافها ومبادئها لحماية المهاجرين واللاجئين والحفاظ على حقوقهم.

كما أكد البيان على أهمية عدم إغفال هذه الفئات من السكان الذين قد يكونون أكثر هشاشة من غيرهم، وأهمية العمل على توفير الحماية اللازمة لهذه الفئات من الآثار الأشد حدة لجائحة كوفيد-19 وخاصةً في ظل وجود توقعات بأن يشهد العالم مرحلة ثانية لانتشار الفيروس، وذلك عن طريق تزويدهم بالاحتياجات الأساسية، بالإضافة إلى توفير المنصات الإقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات والممارسات الجيدة بين الدول المستضيفة لأعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين حول طرق احتواء الأزمة والاستجابة لاحتياجاتهم.

وأشار البيان إلى خصوصية وضع الدول العربية المستضيفة للاجئين والتي يوجد بها ما يقرب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم، بما في ذلك 5.6 مليون لاجئ فلسطيني، والضغوط والأعباء المضاعفة الواقعة على كاهل النظم الصحية والاجتماعية والاقتصادية والاستقرار والسلم الاجتماعي في هذه الدول. كما أكد على أهمية مبدأ التضامن الدولي مع الدول المستضيفة للاجئين والمسئولية المشتركة وتقاسم الأعباء من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي.

أخبار الهجرة واللجوء

المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا يطلق "جائزة مروة الشربيني للشجاعة المدنية"

أعلن المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا عن إطلاق "جائزة مروة الشربيني للشجاعة المدنية" والتي تخصص للمسلمين الذين يبلون بلاء حسناً في مواجهة المجتمع. وأنه قد خصص يوم 1 يوليو/ تموز يوماً وطنياً لمواجهة العداء ضد للمسلمين.

وقد فاز بالجائزة في عامها الأول كل من مولودة جانس من ألمانيا، والشيخ فريد أحمد من نيوزيلاندا. ووقع الاثنان ضحية للكراهية ولاعتداءات عنصرية ضد المسلمين فقدا من خلالها أشخاصاً عزيزين عليهم، ليرد الاثنان على ذلك بالتسامح والتكافل في مجتمعيهما، حسبما جاء في قرار منح الجائزة.

وكانت مروة الشربيني قد طعنت بالسكين في عام 2009 أثناء تواجدها داخل قاعة المحكمة للإدلاء بشهادتها ضد متطرف عنصري كان قد وجه إليها شتائم عنصرية.

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تطلق علامة تجارية لمنتجات اللاجئين

أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العلامة التجارية MADE51 وهي علامة للديكورات المنزلية والحلي (الإكسسوارات) المصنّعة يدوياً من قبل اللاجئين. ويُساهم كل منتج يتم بيعه في دعم اللاجئين للاستمرار في صنع أعمالهم الحرفية والمساهمة في اقتصادات البلدان المضيفة لهم.

وتسعى المفوضية بذلك للربط بين الحرفيين اللاجئين والمؤسسات الاجتماعية المحلية لتصميم وتصنيع وتسويق الديكورات والحلي المصنعة يدوياً حول العالم. تأسست هذه العلامة بهدف مساعدة اللاجئين في تحقيق الاستقلال الاقتصادي عبر الانخراط في سلسلة قيمة مستدامة. وتعمل المؤسسات الاجتماعية المحلية عن كثب مع مجموعات الحرفيين اللاجئين على تطوير وتصنيع خطوط منتجات في إطار علامة MADE51. وتسعى هذه العلامة التجارية بحلول عام 2030 إلى تقديم مساعدة مباشرة إلى 300 ألف لاجئ حول العالم. وتحظى هذه المبادرة بدعم شبكة عالمية من الشركاء الاستراتيجيين، حيث يقدمون المهارات التقنية والخبرات للمساعدة بدمج اللاجئين في سوق العمل العالمي.

يشار إلى أن مفوضية اللاجئين تتعاون مع العديد من شركات القطاع الخاص لدعم اللاجئين عبر توفير فرص تطوير الأعمال، والإشهار التجاري، والاتصالات التسويقية، والخدمات اللوجستية. وتشكل هذه الشراكات نموذجاً فريداً ومستداماً للتعاون باعتبار أن المؤسسات الشريكة تعمل عن كثب مع اللاجئين الحرفيين لتطوير مجموعة منتجات خاصة تُباع جنباً إلى جنب مع منتجات هذه المؤسسات.

إطلاق حملة توعية بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ضمن فعاليات مهرجان القاهرة السينمائي الدولي

أطلقت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية بجمهورية مصر العربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة حملة توعية بشأن مكافحة ومنع جرائم الاتجار بالبشر المرتبطة بالهجرة غير الشرعية ضمن فعاليات مهرجان القاهرة السينمائي الدولي في دورته الثانية والأربعين. تضمنت الحملة عقد ندوة يوم 6 ديسمبر/ كانون أول 2020 حول دور صناعة السينما في مكافحة الاتجار بالبشر، شارك فيها السفيرة نائلة جبر رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وكريستينا ألبرتين الممثلة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولوران دي بويك رئيس مكتب المنظمة الدولية للهجرة في مصر، وسفيري النوايا الحسنة للمنظمة الدولية للهجرة الفنانين نيللى كريم وآسر ياسين. كما تم أيضاً منح جائزة لأفضل فيلم عالج إحدى قضايا الاتجار بالبشر ضمن المسابقة الرسمية للمهرجان.

وفي هذا الشأن أكدت السفيرة نائلة جبر على أن اللجنة بادرت باقتراح التعاون مع مهرجان القاهرة السينمائي الدولي باعتباره واحداً من ضمن أهم 15 مهرجاناً مصنفاً عالمياً كفئة "أ" من قبل الاتحاد الدولي لاتحاد منتجي الأفلام (FIAPF)، كما أن المهرجان يعد أقدم مهرجان أفلام سنوي معتمد دولياً في العالم العربي وإفريقيا والشرق الأوسط. وتتمتع أنشطة المهرجان سنوياً بنسب كبيرة من الزائرين والمشاهدين، إذ يصل عدد زائريه إلى 30 ألف، فضلاً عن ملايين المشاهدين لا سيما خلال حفلتي الافتتاح والختام. وبناءً على ذلك، فهي فرصة ملائمة لتوعية الزوار والجماهير والمشاهدين بسبل مكافحة ومنع جرائم الاتجار بالبشر.

وتطلق اللجنة أيضاً على هامش المهرجان المرحلة الثانية من حملة توعوية تهدف إلى حماية ودعم ضحايا الاتجار بالبشر من خلال حشد المواطنين للإبلاغ عن أي جرائم عبر الخطوط الساخنة المخصصة لهذا الغرض من قبل مختلف المجالس الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. هذا، وتجدر الاشارة إلى أن اللجنة الوطنية التنسيقية تعد آلية وطنية معنية بوضع ومتابعة السياسات الوطنية وخطط العمل والبرامج المتعلقة بمسألة مكافحة الهجرة غير الشرعية ومنع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

رموز المغتربين العرب

أحمد حسين

أحمد حسين هو محامي وسياسي كندي من أصل صومالي، وهو أحد اللاجئين الصوماليين في كندا الذي نجح في الحصول على عضوية مجلس العموم الكندي والوصول إلى منصب وزير.

ولد حسين عام 1976 في مقديشو، وبسبب التوترات التي شهدتها الصومال ترك حسين وأهله مدينة مقديشو وذهبوا إلى كينيا في مخيم موباسا وتنقل في عدة أماكن في العاصمة نيروبي، ثم سافر حسين بعد ذلك إلى كندا عام 1993 وهو في عمر السادسة عشر. حصل على الإجازة في الحقوق من جامعة أوتاوا ليمتهن المحاماة من العام 2012 وتخصص في القانون الجنائي وشؤون الهجرة.

برز اسم أحمد حسين في كندا على أكثر من واجهة في مدينة تورنتو وهي أكبر المدن الكندية؛ حيث ترأس إحدى المنظمات الكندية الصومالية الكبرى في البلاد التي تساهم في إدماج الصوماليين في النسيج الاجتماعي المحلي. وقد تُوّج حضوره القوي في المجتمع المدني بفوزه في الانتخابات التشريعية في عام 2015 عن الحزب الليبرالي.

عُيِّن حسين وزيراً للهجرة وشؤون اللاجئين والمواطنة عام 2017 في إطار تعديل حكومي قام به رئيس الوزراء جاستن ترودو لتعزيز سياسته في الهجرة وهي المرة الأولى التي يُعين فيها كندي عربي مسلم في الحكومة الكندية. ومن أهم الأفكار التي دافع عنها أحمد حسين في رؤيته لملف الهجرة هي إعادة نشر المهاجرين عبر التراب الكندي ضماناً للتنوع العرقي والثقافي في مجموع التراب الكندي. ثم تولى حسين منذ 20 نوفمبر 2019 منصب وزير الأسرة والطفولة والتنمية الاجتماعية.

تم تكريم حسين على عمله العام عدة مرات على مر السنين. ففي عام 2004 اختارته "نجمة تورنتو" من بين الأفراد العشرة الذين قدموا مساهمات كبيرة لتورنتو في مختلف المجالات بما في ذلك خدمة المجتمع والأعمال والرياضة والعلوم. وفي عام 2017 تم منحه جائزة تعطى لأفضل 25 مهاجر كندي لتكريم إنجازات المهاجرين الذين اختاروا جعل كندا موطناً لهم. كما تم منح حسين ميدالية الملكة لليوبيل الذهبي والماسي، وحصل كذلك على جائزة هيئة الإسكان غير الربحية في أونتاريو لعمله الفعال في مجال حشد الدعم والتأييد في ريجنت بارك.

في دائرة الضوء

المساعدات المقدمة إلى اللاجئين والمهاجرين بعد انفجار بيروت

تضم التركيبة السكانية المعقدة للبنان عدداً كبيراً من اللاجئين والمهاجرين الذين يعيشون على أرضه. ويستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين السوريين للفرد الواحد، حيث تقدر الحكومة وجود 1,5 مليون لاجئ سوري، من بينهم 880,414 لاجئ مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما يستضيف 18,500 لاجئ إضافي من إثيوبيا والعراق والسودان ودول أخرى، بالإضافة إلى أكثر من 470,000 لاجئ فلسطيني مسجل لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، كما أدى الوضع في سوريا إلى فرار العديد من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان. هذا إلى جانب العمالة المهاجرة في لبنان والتي تقدر بنحو 400 ألف شخص.

ويشكل اللاجئون السوريون والفلسطينيون 40% من السكان في لبنان. ويعيش 86% من اللاجئين السوريين في 242 قرية تعتبر من القرى الفقيرة، ويعيش حوالي 16% في 2,000 مخيم عشوائي، و40% في مباني غير مكتملة ومخازن فارغة ومواقف سيارات. كما يعيش 45% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في المخيمات الـ 12 المنتشرة في البلاد.

إن وجود مثل هذا العدد الكبير من اللاجئين، في بلد صغير يكافح من أجل الحفاظ على توازنه الديموغرافي الدقيق واستعادة نموه الاقتصادي، يؤثر بشكل متزايد على مساحة الحماية وعلى الدعوات والإجراءات الموجهة نحو العودة السريعة للاجئين إلى دولهم الأصلية. هذا إلى جانب الضغط الموجود على البنية التحتية والخدمات والبيئة، بالإضافة إلى التنافس على فرص العمل، مما يشكل تحدياً لقدرة تحمل المجتمعات المضيفة، ويؤثر سلباً على العلاقات بين المجتمعات المحلية والاستقرار الاجتماعي.

وقد دفعت الأزمات الاقتصادية وأزمة جائحة كوفيد-19 العديد من العمال المهاجرين إلى البطالة والفقر والتشرد. وفي تقييم أولي قامت به المنظمة الدولية للهجرة وشركاؤها في يوليو 2020، وُجد أن 32% من المهاجرين أفادوا بتعرضهم لمخاطر وصعوبات، كما أفاد 77% آخرون أنه ليس لديهم مصدر دخل نتيجة فقد العديد منهم وظائفهم منذ بداية الأزمة الاقتصادية في أكتوبر 2019 والإغلاق الذي فرض لمواجهة جائحة كوفيد-19. كما قدم ما يقدر بنحو 10 آلاف مهاجر طلبات بالعودة إلى بلدانهم الأصلية قبل الانفجار.

بعد الانفجار الذي حدث في بيروت يوم 4 أغسطس/ آب 2020، قدر عدد الذين لقوا حتفهم من المهاجرين واللاجئين بـ 46 لاجئ سوري ونحو 15 عامل مهاجر. وقد أثرت الخسائر على اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين والعمال المهاجرين من جنسيات أخرى غير عربية. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أن ما يقرب من 8% من مجموع 300 ألف شخص من المتضررين في بيروت هم عمال مهاجرين، بشكل أساسي من جنسيات غير عربية. وقد أصيب حوالي 150 عاملاً مهاجراً في الانفجار. وأشارت التقديرات إلى تضرر ما يصل إلى 10 آلاف أسرة من الفئات الأكثر هشاشة جراء الانفجار وحاجتها إلى دعم عاجل.

وقد نتج عن هذا الانفجار حدوث حركات نزوح داخلي حيث أكدت منظمة اليونيسف أنه، بحسب التقارير، فقد أكثر من 300 ألف شخص منازلهم وأصبحوا الآن نازحين وقدرت أنه من بين هؤلاء حوالي 80 ألف طفل.

<u>جهود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:</u>

حشدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبلغ 35 مليون دولار أمريكي لاستجابتها الطارئة والموجهة لأسر اللبنانيين واللاجئين والمهاجرين الأكثر ضعفاً في بيروت، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة بالمأوى والحماية. وتعمل

المفوضية على توجيه الموارد والمساعدات إلى المناطق الأكثر تضرراً واحتياجاً.

لم تتعرض مخازن المساعدات التابعة للمفوضية في لبنان لأية أضرار جراء الانفجار، والتي تضم مجموعات الإيواء والبطاطين والأغطية البلاستيكية والفرش والخيام الضخمة والعديد من المواد الأساسية الأخرى التي تم توفيرها للصليب الأحمر اللبناني وشركاء آخرين من العاملين على الأرض.

وعملت المفوضية عن كثب مع السكان في بيروت والإدارات ذات الصلة لتقييم الأضرار وتحديد أفضل الطرق لتقديم المساعدة. كما عملت مع فرق الإنقاذ والشركاء الإنسانيين الآخرين للتعرف على الضحايا وتقديم الدعم للعائلات التي فقدت أحد أفرادها، ويشمل ذلك جلسات النصح والنقد الطارئ والمساعدة في ترتيبات الدفن.

قامت المفوضية كذلك بإجراء تقييم أولي في الأحياء الأكثر تضرراً، وبدأت عمليات التوزيع الفردية للمساعدات للأشخاص الذين تم تحديدهم منذ يوم 9 أغسطس 2020. وتكمن أولوية المفوضية في تحديد وتأمين المساعدة الطارئة المقاومة لعوامل الطقس لمن يحتاجون إليها، كما سيتم توجيه الدعم للنازحين المتضررين خارج منطقة بيروت.

ويعد النقد متعدد الأغراض الخيار الأكثر فعالية من حيث تقديم الإغاثة الفورية ودعم الاحتياجات السريعة للترميم وإعادة الإعمار، كما أن من شأنه أن يساعد في تأمين الطعام وتغطية الاحتياجات الأساسية والتكاليف الصحية. كما تعتبر الصحة الذهنية والدعم النفسي والإسعافات النفسية الأولية من المجالات الحيوية لأنشطة المفوضية الخاصة بالاستجابة الحالية الطارئة.

وقد أعربت المفوضية عن اعتزامها القيام بتوسيع نطاق عملها مع المجتمع المدني لتحديد الهياكل والمبادرات المجتمعية الجديدة وتعزيز التواصل، والمساعدة في تحديد العائلات والأفراد من الفئات الضعيفة، وتمكين فرص الإحالة والاستجابة.

<u>جهود المنظمة الدولية للهجرة:</u>

أطلقت المنظمة الدولية للهجرة نداءً يوم 14 أغسطس 2020 لجمع الأموال العاجلة من أجل الاستجابة لحالة الطوارئ في لبنان التي نجمت عن الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت والذي تفاقمت أثاره بسبب استمرار تأزم الوضع الاقتصادي وأزمة كوفيد -19. ويستهدف النداء البالغ 10,3 مليون دولار أكثر من 43 ألف شخص، بما في ذلك 25 ألف مهاجر في أوضاع هشة، و2,000 لاجئ سوري، بالإضافة إلى 16,500 شخص من أفراد المجتمع اللبناني المضيف.

وتعمل المنظمة الدولية للهجرة جنباً إلى جنب مع شركاء الأمم المتحدة لإجراء تقييم سريع لفهم حجم الضرر والاحتياجات المحددة للأشخاص الأكثر ضعفاً – بما في ذلك المواطنون اللبنانيون والمهاجرون واللاجئون.

وستواصل المنظمة الدولية للهجرة – بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين– إعادة توطين اللاجئين من لبنان. هذا بالإضافة إلى تكثيف جهود العودة الطوعية، حيث تلتزم المنظمة بتنظيم عمليات العودة الطوعية للأشخاص الذين تقدموا بطلبات بالعودة إلى بلدانهم الأصلية – لا سيما أولئك الذين تأثروا بشدة بالانفجار – وسط قيود الحركة المرتبطة بكوفيد-19. كما تواصل المنظمة العمل مع الشركاء لدعم الشعب اللبناني والمهاجرين واللاجئين الموجودين في جميع أنحاء لبنان لتلبية احتياجاتهم الفورية وطويلة الأجل.

وتعمل المنظمة الدولية للهجرة ووكالات أممية أخرى (منظمة العمل الدولية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان) مع وزارة الشؤون الاجتماعية لدعم العمال المهاجرين في لبنان. كما قدمت المنظمة إرشاد فني لتطوير الفرز الفردي للعالقين من العمال المهاجرين. كما دخلت المنظمة في شراكة مع الصليب الأحمر اللبناني لعمل تقييم للاحتياجات متعدد القطاعات.

تواصلوا معنا

تليفون: 25750511 (00202) داخلي: 3015

تليفون مباشر: 25740571 (00202)

فاكس: 25740571 (00202)

عنوان البريد الإلكتروني: aemigrant.dept@las.int

الموقع الإلكتروني: www.lasportal.org